

رأي اقتصادي

بطاقة الدفع الآلي ودورها في الحد من التعامل النقدي

● تناولنا هنا في مقال سابق في صحيفة الثورة العدد رقم (١٤٥٣٠) بتاريخ ٢٣ أغسطس عام ٢٠٠٤ بعنوان الدور الاقتصادي والتسويقي لجهزة الصراف الآلي.

ففي حرب تجارية تنافسية غير معلنة يشهد القطاع المصرفي اليمني ولأول مرة مارنوت منافسة للحصول على حصة مناسبة من كعكة سوق بطاقات الدفع التي تنمو بمعدلات كبيرة وبدات هذه الحرب تأخذ اشكالا متعددة بعد التطورات والمكنة المتلاحقة التي يشهدها الجهاز المصرفي في بلادنا حاليا خصوصا بعد السماح بالتوسع في الائتمان الاستهلاكي بالإضافة إلى قيام بعض المصارف باعتماد وتقنيذ حملات تسويقية في أسواقنا المحلية اليمنية في اشراك شركتي (الفيزاكارد) و (الماستركارد) العالميتين بعد النجاح الهائل للشركات الأخرى التي تعمل في مجال بطاقات سحب الائتماني الآلي بقوة في السوق اليمنية مما أدى إلى اقتناع هاتين الشركتين بجديوى العمل في السوق اليمنية باعتباره سوقا واعدا ومتعطشا لهذه الخدمة الجديدة والتي لم تعرفها بلادنا إلا منذ سنوات قليلة وهناك خطة استراتيجية تتبعها المصارف اليمنية في هذا الشأن تعتمد على توسيع قاعدة العملاء والزبائن عبر الوصول إلى شرائح مستهدفة بدقة والمبادرة بالوصول إلى هذه الشرائح دون انتظار مجيئها إلى فروع المصارف وتقديم تسهيلات خاصة لها حتى تقتنع بجديوى الخدمة المصرفية الجديدة بحيث تشمل التاجر والعمل وفروع المصارف التي تنفذ عمليات (PLASTEK MONEY) النقد البلاستيكي بهدف قناعات السوق بجديوى هذه الخدمة الجديدة وفائدتها لكافة الاطراف وفي هذه الحرب التجارية التنافسية التي بدأتها المصارف التجارية اليمنية يعود إلى البدء باستراتيجية التوسع في نظام التجزئة المصرفية والائتمان الاستهلاكي وهي استراتيجية سوف تدخلها جميع المصارف في بلادنا دون استثناء حيث السوق اليمنية مهبة لخدمات مصرفية متطورة ومتواكبة مع العصر وتسهم في إنعاش الدورة الاقتصادية في البلد وبالرغم ان البنية الأساسية أوشكت على اكتمال لسوق البطاقات في اليمن حيث توسعت المصارف في ادخال ماكينات الصراف الآلي في الكثير من المدن والأحياء إلا ان المشكلة الأساسية التي تواجه هذه الخدمة في بلادنا تتمثل في الأمية بانواعها وبالذات الأمية التكنولوجية التي تعاني منها قطاعات عدة من المواطنين (التراث الثقافي) الذي لايعترف سوى بالتعامل النقدي الفوري وهي المشكلة التي تقف امام اقبال العملاء والزبائن على هذه الخدمة المصرفية المتطورة مما يستوجب على هذه المصارف المبادرة لإصدار الإدلة الإرشادية والعلمية ليس بقصد التعريف بهذه الخدمة الجديدة فحسب بل للمساهمة في التغلب على مثل هذه الأمية التكنولوجية سواء لتمكين الجمهور بشكله الواسع من التعامل معها أو لتوسيع الاستيعاب الثقافي الذي أصبح يشكل ضرورة حياتية ومعيشية للجمهور بشكل عام والمتعامل مع المصارف الحديثة بشكل خاص وحتى يتحقق الهدف من وضع هذه الآلية في التداول لمصلحة كافة الاطراف.



د. احمد اسماعيل البواب

E. mail Ahmad AL.pawap@hotmail.com

خلال ٨ أشهر:

١٠٤٧ باخرة تجارية رست في ميناء عدن



واوضح الاخ / عبدالرحمن حسن - مدير المؤسسة العامة للملح لوكالة الأنباء اليمنية سبا : بان هذه الشحنة تعد الثانية التي يتم تصديرها خلال شهر سبتمبر الجاري إلى جزيرة سيشيل حيث سبق تصدير ١٨٠٠ طن إلى هذا البلد بقيمة ٤٥ ألف دولار.

● عدن/ سبا/..

استقبلت أرصفة الميناء ميناء عدن والحاويات ومراسي مصفاة عدن خلال الثمانية الأشهر الماضية من العام الجاري ١٠٤٧ ٢٠٠٤ باخرة تجارية وناقلة حاويات ونقط بزيادة ١٤٧ باخرة وناقلة عن الفترة ذاتها من العام الماضي.

وأفادت احصائية صادرة عن ميناء عدن بان مراسي مصفاة عدن لتكبر النقط الخام فرغ فيها خلال الفترة نفسها ٣ ملايين و ٨٦ ألف و ٣٢٧ طناً مترياً من انواع المشتقات النفطية الخام المحلية منها والخارجية.

فمما بلغ اجمالي ما تم تصديره وتسويقه من النفط خلال نفس الفترة مليونين و ٧٥٥ ألف و ٥٣٤ طناً مترياً من المشتقات النفطية المكررة بما فيها الغاز اليمني المسال.

وأوضحت الاحصائية ان حجم الواردات من المواد الغذائية والبناء التي وصلت إلى أرصفة الميناء عدن بلغت نحو مليونين و ٧٥٥ ألف و ٢٨٧ طناً.

في حين بلغ ما تم تصديره من المنتجات اليمنية من الاسماك والقطن والملح والحبوب والسمن ٢٥٧ ألف و ٧٨ طناً إلى عدد من الدول الشقيقة والصديقة.

من جهة أخرى تم امس عبر ميناء عدن تصدير ٩٠٠ طن من الملح إلى جزر سيشيل تزيد قيمتها عن ٢٥ ألف دولار .

اختتام دورات تدريبية للصدوق الاجتماعي للتنمية بذار

■ ذمار/ سبا/

اختتمت أمس محافظة ذمار فعاليات الدورة التدريبية الثانية في مجال التقييم السريع بالمشاركة والنوع الاجتماعي في دراسة احتياجات المجتمعات المحلية والدورة التدريبية في مجال تشكيل اللجان المجتمعية في إطار البرنامج التدريبي الذي يشمل تنفيذ ٤ دورات تدريبية لأكثر من ٨٠ متدرباً ولمدة شهر. تلقى خلالها المشاركون من كوادر الصدوق الاجتماعي الاجتماعي للتنمية عدد من المحاضرات النظرية والتطبيقية العملية شملت كيفية تحديد احتياجات المجتمعات المحلية ورسم خريطة الموارد والخدمات ومنهجية التقييم السريع بالمشاركة واختيار اللجان المجتمعية وأنواع التنظيمات المجتمعية.

وفي حفل الاختتام القيت كلمتان من قبل الاخ خالد زيد عمران مدير عام فرع الصدوق الاجتماعي للتنمية بمحافظة ذمار والبيضاء وعبدالعزيز ديمان ضابط وحدة التدريب بالصدوق الاجتماعي للتنمية. اشارت الكلمتان إلى أهمية إقامة مثل هذه الدورات الهادفة إلى تطوير مهارات كوادر الصدوق الاجتماعي وتدريبهم على استخدام آليات البحث السريع وتحديد احتياجات المجتمعات ونوع التدخل للصدوق في مختلف مناطق ومديريات محافظتي ذمار والبيضاء. مؤكداً على ضرورة تطوير قاعدة النشآت والمعلومات والتخطيط السليم والاستفادة من المؤشرات والإحصائيات في تحديد اولويات المجتمعات والاحتياجات وتنفيذ المشاريع.

ان الفلاحين عارضوا المشروع في البداية لانهم لم يكونوا يدركون قيمة الكهرباء وانهم قالوا ببساطة انهم لا يستخدمون المضخات ولا المحركات ولا اجهزة الاضائة الكهربائية .

ولكن المنظمة مضت قدما في تنفيذ مشروعيها واقامت المحطة الكهربائية وبدأ شكل الحياة في القرية يتغير وظهرت المشروعات الصناعية متناهية الصغر في قرية باهارباري التي استلمت اجوائها باصوات المضخات التي تعمل بالكهرباء ومضارب الازر ومطاحن القمح وغير ذلك من الآلات .

والآن ادرك الفلاحون كيف يمكن للتكنولوجيا المعدل ان تلأم الاحتياجات المحلية لهم وتحسن مستوى معيشتهم وهم الآن يدفعون ما يتراوح بين ٤٩.٣٥ روبية هندية مقابل استخدام مضخات المياه في حقولهم لمدة ساعة .

والحقيقة ان استخدام المخلفات الزراعية في توليد الطاقة حقق فوائد مضاعفة فالطاقة الناتجة عن ذلك أرخص كثيرا من الطاقة التي يحصل عليها من المولدات التي تعمل بالسولار كما انها أكثر استقرارا ولا تلوث الهواء كما ان شراء المخلفات الزراعية من الفلاحين حتى باسعار زهيدة وفر لهم دخلا اضافيا من بيع اشياء كان التخلص منها يمثل عبئا في حد ذاته .

ويحصل مشروع إقامة هذه المحطات على دعم مالي من جمعيات في الولايات المتحدة وسويسرا وهولندا .

الكهرباء اللازمة للقرى والجمعيات النائية التي توجد بها ومشروع لا مركزية نظم الطاقة تنفذه منظمة بدائل التنمية المعنية بتطوير تقنيات تسمح للقراء بالحصول على نخل اضافي وحماية البيئة .

ووفقا لتقارير مراكز الدراسات الهندية فان الهند تنتج سنويا مخلفات زراعية قدرها حوالي ٥٠٠ مليون طن .. والحقيقة ان استخدام المخلفات الزراعية للحصول على قيمة اقتصادية منها ليست فكرة جديدة على الاطلاق فالفلاحون يستخدمون تقليديا الكثير من المخلفات الزراعية في الطهي والتدفئة وأنتاج مواد البناء المحلية ولكن هذه الاستخدامات غير صحية وتلوث البيئة وغير فعالة من الناحية الاقتصادية .

وكانت منظمة بدائل التنمية قد اختارت قرية باهارباري قبل ثلاث سنوات كموقع محتمل لإقامة محطة كهرباء تعمل بالمخلفات الزراعية وتنتج حوالي خمسين كيلو وات .

يقول ارون كورما نائب رئيس منظمة بدائل التنمية

دورة تدريبية حول كيفية إدارة القروض و٣ ملايين ريال لتأهيل مشاريع نسائية صغيرة

● عدن / سبا

.. منحت جمعية المرأة العنذية بعنن امس قروضا مسيرة لـ ١٠٦ نساء بمديريات المعلا والتواهي وخور مكسر بقيمة ٣ملايين و ١١٠ الف ريال و ذكرت الاخنت / رجاء السيد علي/ مدير برنامج تنمية الأنشطة المدرة للدخل في الجمعية لوكالة الأنباء اليمنية سبا : بان تلك القروض الممنوحة من البرنامج التابع للصدوق الاجتماعي للتنمية خصصت لتأهيل وتطوير عدد من المشاريع الصغيرة المدرة للدخل و التي تساعد المستفيدات على تحسين اوضاعهن الاقتصادية .

● إلى ذلك بدأت امس بعنن فعاليات الدورات التدريبية للمجاميع النسوية والممولة من برنامج الأنشطة التنموية المدرة للدخل التابع للصدوق الاجتماعي للتنمية. ويشترك في الدورات التي تستمر عشرة ايام سبعمائة امرأة من أعضاء جمعية الوفاء التنموية النسوية .

و ذكرت الاخنت / انتصار الصارطي / مدير البرنامج لوكالة الانباء اليمنية سبا : ان المجموعات المشاركة في الدورات تضم كل منها سبعين امرأة مقترضة من البرنامج في مناطق مديريات المنصورة والشيخ عثمان .. موضحة : بانها سيتم في الدورات التدريب حول سياسة ادارة القروض الممولة للمشاريع الصغيرة والانظمة والارشادات المتبعة في هذا الجانب وكيفية توجيهها في تطوير هذه المشاريع.

بمبلغ ١٠٥ مليار ريال : البنك المركزي يحلل عروض شراء أدون خزانه

● صنعاء / سبا /

.. جرى امس بالبنك المركزي اليمني تحليل عروض شراء أدون الخزانه للمزاد التنافسي رقم ٣٥٦ للادال ٩١ و٨٢٠ و٣٦٤ يوما.

وكانت القيمة الاجمالية للمزاد التنافسي للادال الثلاثة مبلغ ١٠ مليار ريال.

وقد تم استيعاب قيمة المزاد حيث بلغت نسبة العائد المرشح للادال الثلاثة ١٣.٩٨ و ١٤.٠٦ و ١٤.٢١ على التوالي.

■ نيودلهي /د.ب.ا/

توصل الفلاحون الهنود الى الاكسبر الذي يحول ليس التراب وانما المخلفات الى ذهب يتمثل هذه الاكسبر في اقامة محطات تعمل بفسفور الشمار والاعشاب الضارة وغير ذلك من المخلفات الزراعية التي ظلت بلا قيمة مئات السنين لتوليد كهرباء اضاءت ليل المدن من القرى الهندية وغيرت شكل الحياة في هذه القرى .

تقول الحكومة ان حوالي ٣١٠ الف قرية هندية من بين اجمالي نصف مليون قرية بالهند لديها كهرباء ولكن الواقع يقول ان هذه الكهرباء موجودة في اغلب القرى بصورة رمزية حيث انها غير منتظمة ولا يمكن الاعتماد عليها .

في الوقت نفسه فان هناك حوالي ٨٠ الف قرية هندية محرومة تماما من الكهرباء لانها توصيل الكهرباء اليها غير اقتصادي او غير ممكن من الناحية العملية وفي ظل هذا الوضع لا يمكن قيام صناعات صغيرة تحتاج الى الكهرباء لإدارة ايتها خاصة في ظل التكلفة المرتفعة للحصول على الكهرباء من المولدات التي تعمل بالسولار .

وفي يوليو الماضي اعلنت وزارة مصادر الطاقة غير التقليدية الاتحادية في الهند عن مشروع جديد لاستخدام المخلفات العضوية في تلبية احتياجات أكثر من ٢٥ الف قرية نائية في الهند من الطاقة الكهربائية .

تنتج ٥٠٠ مليون طن سنويا

الهنود يحولون المخلفات الى طاقة لتوليد الكهرباء

وقال فيلاس موتيموار وزير مصادر الطاقة غير التقليدية ان اقامة محطة نموذجية لتوفير الكهرباء لحوالي ١٠٠ منزل يعيش فيها حوالي ٥٠٠ شخص تحتاج الى استثمارات قدرها مليوني روبية هندية ٤٤ الف دولار فقط وتتطلع الحكومة الهندية الى توليد حوالي عشرة الاف ميجاوات من هذه المصادر المتجددة بحلول عام ٢٠١٢ تخصص معظمها للمناطق الريفية النائية .

والحقيقة ان قرية باهارباري الهندية تقدم نموذجا مثاليا لكيفية الاستفادة من هذه الخطة فهذه القرية تعاني من غياب القانوت وتوجد في اقصى ولاية بهار شمالي شرق الهند ولا توجد أي طرق صالحة تربطها بغيرها من القرى والمدن في الولاية لذلك فانها كانت مرشحة بقوة للسقوط من خطط التنمية الحكومية .

لذلك فانها كانت مكانا مثاليا لتطبيق مشروع لا مركزية نظم الطاقة في الهند الذي يعتمد على اقامة محطات كهرباء تعمل بالمخلفات الزراعية لتوفير